

محاضرات في مقياس البحث التوثيقي

1- مدخل إلى البحث التوثيقي:

- الدراسات السابقة.

- أخلاقيات البحث.

- السرقة العلمية.

2- لمحة عن البحث الوثائقي:

3- البحث التوثيقي:

4- الاقتباس.

5- الملخص.

6- طريقة التهميش apa.

1- الدراسات السابقة

- تعريف الدراسات السابقة:

هي تلك المجموعات البحثية السابقة التي تتصل بموضوع الدراسة الذي يقوم الباحث بدراسته، والتي تتمثل في مقالات وأوراق بحثية ورسائل دكتوراه وغيرها....

- أهمية الدراسات السابقة:

- تساعد الباحث على الاختيار السليم لبحثه.
- التعريف بالصعوبات التي تواجه الباحث من خلال معرفة ما واجهه الباحثون السابقون من صعوبات وما هي الحلول التي توصلو عليها.
- تزويد الباحث بالأدوات والإجراءات التي يمكن أن يستفيد منها.
- الاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث السابقة.
- تساعد الباحث في اختيار أداة جمع البيانات أو تصميم أداة أخرى ناجحة لتلك البحوث.

- الهدف من الدراسات السابقة في البحث:

إن عرض الدراسات تتحكم فيه مجموعة من الأهداف التي تلزم الباحث أن يضعها نصب عينيه، ومن بين هذه الأهداف " استعراض الدراسات السابقة من أجل تعريف القارئ بكافة الدراسات التي سبق إجراؤها في موضوع بحثه، مع عرضها بطريقة منطقية وامينة تأخذ في الحسبان أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين نتائجها ومحاولة بيان اسباب أوجه الاختلاف بينها ان وجدت.

مما يقود الباحث الى الإطلاع على ما كتب عن موضوع بحثه ممن سبقوه وفي مجالات متنوعة ومتعددة ويفيد ذلك في تحري الدراسات المختلفة التي تمت في مثل موضوعه أو حول ما يحيط به، وهكذا يدون بشكل أولي المصادر والمراجع التي يحصل عليها، ويجد الباحث أن بعضها تتصل بموضوع بحثه اتصالا عاما، وبعضها

يخص بعض أبوابه أو فصوله، وكل ما يحصل عليه يجعل احاطته بالموضوع أكثر تكاملاً وشمولاً.

الغرض من مراجعة الدراسات السابقة:

لمراجعة الدراسات السابقة مجموعة من الفوائد يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تحديد المشكلة.

- وضع الدراسة في منظور تاريخي.

- فهم التناقض في البحوث السابقة.

- تجنب التكرار غير المقصود لدراسات سبق إجراؤها.

- اختيار منهج الدراسة المناسب لطبيعة المشكلة البحثية المراد دراستها.

- اختيار (انتقاء) أدوات جمع البيانات المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية.

- ربط مناقشة النتائج بالمعرفة المتوافرة واقتراح بحوث جديدة.

معايير اختيار الدراسات السابقة:

هناك جملة من المعايير التي يعتمد عليها في مراجعة الدراسات السابقة:

- على الباحث أن يبدأ بالإطلاع على المصادر الأصلية الأولية ليأخذ معلومات بحثه منها.

- على الباحث التأكد من صحة المعلومات المتواجدة في الدراسات التي اعتمد عليها. وأن يبتعد عن الدراسات التي أصبحت قديمة.

- الاعتماد قدر الإمكان على الدراسات التي تناولت نفس موضوع وأهداف بحثه.

- على الباحث أن يحاول الإختصار وأن يكتفي بكتابة ما هو مهم وأساسي لبحثه ن متجنباً بذلك الإطالة أو النقل الكلي للدراسات السابقة.

- الإلتزام بالحياد والموضوعية في نقله لنتائج الدراسات السابقة.

- توثيق الدراسات التي نقل منها وذلك بذر المعلومات الشاملة عنها (صاحب الدراسة والسنة ومكان إجراء الدراسة)

أهمية تقويم مصادر المعلومات :

يمكن القول ببساطة إن المعلومات التي يستخدمها الباحث في بحثه تشكل الأرضية التي ينطلق منها في بحثه والأساس الذي يتخذ في ضوءه قرارات معينة تحدد وجهة بحثه .

ولكن متى تكون المعلومات مصدر قوة للبحث؟ في حالة واحدة، وهي أن تكون هذه المعلومات لها درجة عالية من الموثوقية والصدقية في ضوء معايير معينة أي أن تكون لدينا معلومات نثق في صدقيتها ونطمئن إليها، مثلما هناك أيضا معلومات نشكك فيها.

إن المعلومات تخدم كأساس لتشكيل تصوراتنا عن العالم من حولنا، وكمنطلق لاتخاذ قرارات وللاختيار من بين بدائل، وكأرضية تشكل فهمنا للأحداث المختلفة. في ضوء ذلك، لو أننا اتخذنا قرارات في ضوء معلومات خاطئة أو غير دقيقة فإنها بذلك-أي المعلومات-لن تكون مصدر قوة، وإنما سوف تكون مصدر إحباط وانتكاسة ويقدم "هاريس" مثالا على ذلك بأننا لو تناولنا طعاما ضارا مع اعتقادنا أنه آمن، فمن المحتمل أن نصبح مرضى. وهذا الوضع ينطبق أيضا على كل قرار نتخذه في ضوء معلومات معينة في أي مجال من المجالات.

في ضوء ذلك، فإنه ينبغي على الباحث ألا يتسرع بالاعتباس من أي مصدر من مصادر المعلومات (في مجال التخصص) يقع بين يديه لمجرد أن له صلة بموضوع بحثه، وإنما ينبغي ان يخضع هذا المصدر لعملية تقويم قبل أن يقرر ما إذا كان سيستفيد منه أم لا، وذلك في ضوء معايير معينة سنشير إليها لاحقا.

التمييز بين الأعمال العلمية التخصصية وبين الاشكال الدعائية

المؤشرات الدالة على أن العمل دعائي	المؤشرات الدالة على أن العمل علمي تخصصي
- يتضمن التقرير (أو المقالة) ادعاءات مغالى فيها بالتوكيدية وبأن هذا هو الطريق الأمثل.	1- يصف التقرير حدود البحث من النواحي الجغرافية والزمنية وحدود البيانات ومدى قابلية النتائج للتعميم.

2- يعرض التقرير لوجهات نظر متعددة قد تتعارض مع بعضها	- يتبنى التقرير (أو المقال) وجهة نظر واحدة ويسخر مما عداها بشكل صريح أو ضمني.
3- يتضمن التقرير معلومات ومعارف تشجع على الحوار والنقاش وتلقي الآراء الناقدة .	- التقرير يتضمن عبارات عاطفية ومغالى فيها ونبرات تحريضية.
4- التقرير يشجع على استخدام معايير متفق عليها للنقاش حول قضية معينة أو لتقويم البيانات المتضمنة .	- التقرير يكبح أي رؤى معارضة أو وجهات نظر مخالفة.
5- يتضمن التقرير إشارات واضحة لأدلة مخالفة.	- ينساق التقرير وراء رؤى العوام وتحيزاتهم، فلا يقدم إلا الأدلة المدعمة.
6- يحترم التقرير أي رؤية تقييمية ناقدة.	- يحط التقرير من شأن أي تقييم ناقد .
7- يعترف التقرير بأن أشياء معينة ربما تكون قد أغفلت .	- يحور التقرير الكلمات و العبارات والاحصاءات بما يخدم الغرض .
8- يتبنى مهارات التفكير الناقد في العرض.	- يقدم المعلومات ووجهات النظر منسلخة عن السياق الأصلي الذي عرضت فيه.

2- أخلاقيات البحث العلمي:

أخلاقيات البحث العلمي:

تعد أخلاقيات البحث العلمي ضرورة لضمان جودة البحث وتميزه بما يخدم تطور المجتمع وتقدمه فعلى الباحث الإلتزام بهذه الأخلاقيات والتحلي بها سواء كانت رسالة دكتوراه أو مقالا في مجلة أو ورقة بحثية في ملتقى علمي وتتمثل هذه الخصال في الأمانة العلمية، الموضوعية، الإحترام المتبادل، النزاهة والإخلاص وغيرها.

تعريف السرقة العلمية:

في أبسط معانيها هي إستخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد أو غير قصد، فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا لحقوق الآخرين.

كما تم تعريفها في المادة 3. من القرار الوزاري 93 المؤرخ في 28 جويلية 2016 تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

ولهذا الغرض، تعتبر سرقة علمية ما يأتي .

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو من مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين.
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

-نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملاً شخصياً.

-استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

-الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.
-قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استناداً لسمعته العلمية.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

-استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر، أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

- إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتها الفعلية في أعمالها.

أنواع السرقة العلمية:

للسرقة العلمية عدة أشكال نذكرها (سايح، 2017، ص344-345)

- **السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق:** وتكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداما حرفيا، كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص، والإشارة للمصدر ودون الاستعانة بالمزدوجتين أو التهميش.

- **السرقة العلمية باستبدال الكلمات:** وهي اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة، ولتجنب ذلك يجب وضعها بين علامتي تنصيص، وذكر مصدرها. ولا بد أن نشير هنا إلى أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتبس، لكن ذلك لا يمنع ذكر المصادر الأصلية المقتبس منها، مع الإشارة إلى تغيير الصياغة .

- **السرقة العلمية للأسلوب:** المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقال الأصلي، جملة بجملة، ومقطعا بمقطع، فهذه سرقة علمية، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه، هي سرقة التفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في خطة البحث أي في هندسة عمله.

- **السرقة العلمية باستخدام الاستعارة :** في بعض الأحيان يجد الباحث نفسه مجبر على تقديم توضيحات إضافية، أو تقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا وجب عليه إحالة مختلف الاستعارات لأصحابها الأصليين، فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته، ويحق له إذا استطع صياغة استعارة به اقتباس الاستعارات الواردة في اقتباسات الآخرين شريطة ذكر مرجعيتها لأصحابها.

- **السرقة العلمية للأفكار:** يجب ذكر أصحاب الأفكار الحقيقيين في حال الاستعانة بفكرة أبدعها مؤلف أو باحث ما، أو توصيات أو مقترحات قدمها لحل مشكلة ما، يجب نسبتها له بوضوح، ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج إلى نسبتها لأحد، فتعريف بعض الظواهر على سبيل المثال، لا يحتاج الباحث إلى توثيق وإشارة مرجعية، فهذا يندرج تحت المعارف

العامّة، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين في أثناء بحثه عن ثقب طبقة الأوزون مثلاً، أو حل جديد لمعضلة فيزيائية، فإن ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها،

وتعتبر السرقة العلمية **جرماً خطيراً** لا يمكن التغاضي عن مرتكبه ولا التضامن أو التعاطف معه ولا التهاون على فعله للأسباب الآتية.

✓ السرقة العلمية أحد أهم أنواع الخداع وخيانة الأمانة، لأنها تقديم مشوه لأعمال الآخرين، وإدعاء ملكيتها.

✓ السرقة العلمية انتهاك لحقوق الغير ولحقوق الطباعة، ففي حالة عدم موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار وغرامات ومتابعات قضائية، وإلى ما هو أسوأ بكثير من ذلك

✓ السرقة العلمية تمنح السارق الحق في التفوق الغير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة

✓ السرقة العلمية تمثل انتهاكاً صريحاً لميثاق أخلاقيات المهنة والأمانة العلمية، وسمعة برامج البحث، مراكز البحث، والجامعات، المعاهد وحتى الدول.

3- البحث الوثائقي:

تعريف البحث الوثائقي:

هو الذي يستخدمه الباحث من خلال البحث في قواعد المعلومات الالكترونية أو الدوريات الورقية أو جهات أخرى بهدف تجميع معلومات تساعد في بحثه العلمي. كما يعرف على أنه عملية إيجاد الوثائق التي لها علاقة وطيدة بالمجال والموضوع المقصود، ضمن أدوات البحث المتوفرة ومن ثم تقييمها وتحليلها ثم استخدامها.

أنواع البحث الوثائقي:

البحث الوثائقي اليدوي أو التقليدي:

يكون البحث عن الوثائق عن طريق التفتيش الذاتي في مصادر المعلومات التي توفرها المكتبة للمستفيدين بغية الوصول إلى الوثيقة التي هو بحاجة إليها والتي تخدم موضوع بحثه، أو عن طريق وسائل البحث المختلفة التي توفرها المكتبة مثل الفهرس البطاقي دون الاستعانة بأي تجهيزات آلية مثل الحاسب الآلي.

البحث الوثائقي الآلي:

يشمل البحث الذي يستخدمه الباحث في البحث عن الوثيقة باستخدام تجهيزات حديثة مثل الحاسب الآلي أو استخدام نظام برمجي أو بواسطة الشبكات مستعينا بأدوات البحث عن الوثائق، مثل قواعد المعلومات ، محركات البحث، المكتبات الرقمية وغيرها..

خطوات البحث الوثائقي:

- تحديد أهداف البحث.
- معرفة مصادر المعلومات.
- إيجاد الوثيقة أو الوثائق.
- إختيار الوثيقة أو الوثائق.
- تحليل الوثيقة وإنتقاء المعلومات.

- تقديم البحث.

- تقييم البحث.

أهداف البحث الوثائقي:

نذكر منها:

- تشجيعه على استعمال علمي ومنهجي للمصادر العلمية، مع مراعاة احتياجات البحث وإمكانيات الباحث.

- تدريبه على اكتساب وتطوير مهارات البحث الوثائقي.

- تطوير القدرات التحليلية والنقدية للباحث في الحصول على المعلومات بمفرده من أوعية المعلومات المختلفة.

- تنمية قدرات الباحث على اكتساب منهجية علمية لإنجاز مختلف مشاريع البحث بإتقان.

- تنمية قدرات الباحث على اكتساب مفاهيم الدراسة والتحكم في أبجديات البحث، وكيفية استغلال هذه المفاهيم بما يخدم الدراسة.

- تشجيع الملكات الفكرية والروح الإبداعية للباحث في إعادة صياغة الدراسات السابقة والإستفادة منها في تقديم بحوث علمية أخرى.

الإقتباس:

تعريفه:

عبارة عن تقرير مكتوب يعبر عن رأي معين أو نتيجة بحثية معينة أو توجه رسمي معين أو إحصاءات معينة، يستخدمه الباحث إذا توافرت لديه القناعة بأنه - الإقتباس - يؤدي دورا محددا هادفا في بحثه.

وعمليات الاقتباس والاستشهاد- تؤدي أغراضا متعددة منها.

1. تعزيز موقف الباحث تجاه قضية معينة أو فكرة ما.
2. تمكين الباحث أو الكاتب من تفنيد ودحض رأي معارض.
3. إحساس الباحث أن كلمات وعبارات النص المقتبس تجسد المعنى الذي يريد أن يعبر عنه بشكل أفضل.
4. احتواء النص المقتبس على مصطلحات مهمة يصعب على الباحث إيجاد بديل عنها.
5. حاجة الباحث إلى ان يعقد مقارنات بين أفكار وآراء صاحب النص المقتبس وبين أفكار وآراء مفكرين وعلماء وباحثين آخرين.
6. إحساس الباحث بأن تضمين الاقتباس في المتن سوف يؤدي إلى إحداث تكامل بينه وبين نصوص مقتبسة أخرى، مما يؤدي إلى تكوين نسق متكامل من البراهين المنطقية.
7. إضفاء تماسك على النص وبث الحياة فيه من خلال أقوال الرموز الخالدة من العلماء والمفكرين.

أما فيما يتصل بالكيفية التي يقوم بها الباحث أو الكاتب في تدوين ما قام باقتباسه أو الاستشهاد به، فذلك مجموعة من القواعد التي ينبغي مراعاتها في حالة الاقتباسات القصيرة التي لا تزيد عن أربعة أسطر، فإنها توضع في المتن ويتم تضمينها في

الفقرة بشكل عادي، وتكتب بنفس نسق الكتابة العادي إلا أنها توضع بين شولتين مزدوجتين (علامات اقتباس أو تنصيص) هكذا، ((.....)).

أما إذا زاد طول الاقتباس عن ذلك، فإنه يفصل ويميز عن المتن بلبقاع ما يلي .

1. عدم وضع علامات اقتباس في أول وآخر الاقتباس.
2. ترك مسافة إضافية بين أول سطر في الفترة المقتبسة وآخر سطر قبلها، وكذلك بين آخر سطر في الفقرة المقتبسة وأول سطر في الفترة المقتبسة وآخر سطر قبلها، وكذلك بين آخر سطر في الفقرة المقتبسة وأول سطر يأتي بعده في المتن.
3. ترك هامش على يمين الاقتباس (يبلغ عشرة مسافات) في حالة الكتابة باللغة العربية، أو هامش على يسار الاقتباس (يبلغ عشر مسافات) في حالة الكتابة باللغة الانجليزية، ويمكن للباحث أن يكتفي بترك هامش على يمين ويسار الاقتباس أوسع مسافة من الهامش المتروك في متن البحث -يتوقف الأمر هنا على هيئة الإشراف على البحث أو على هيئة تحرير المجلة أو المؤتمر الذي سينشر فيه (فيها) البحث.
4. عندما يقوم الباحث أو الكاتب بتضمين اقتباس ما في متن التقرير البحثي أو العلمي، فعليه أن يأخذ في حسبانته أن القارئ يتصور بشكل تلقائي أن الباحث أو الكاتب يؤيد مضمون الاقتباس، وذلك إن لم يقدّم بتفنيده بشكل واضح.
- وفي حالة ما إذا زادت المادة المراد اقتباسها عن صفحة فلا يجوز للباحث أو الكاتب الاستشهاد بها حرفياً، وإنما عليه أن يعيد صياغة المادة المقتبسة بأسلوبه الخاص مع الإشارة إلى المصدر الذي اقتبست منه تلك المادة، مع ملاحظة ألا تؤدي عملية إعادة الصياغة هذه إلى تحريف المعنى الذي يقصده صاحب الاقتباس.
- والهدف من عملية إعادة الصياغة هذه هو التعبير عن الفكرة أو الأفكار المتضمنة في المادة المقتبسة وذلك في حيز أقل.
- 5- على الباحث أو الكاتب أن يقوم بدمج العبارات المقتبسة بشكل سلس ضمن المتن، فلا ينبغي أن يتم إسقاط عبارة أو عبارات مقتبسة في النص دون أن يمهد لها، بحيث تبدو وكأنها نشاز داخل النص.

التوثيق وثيق:

التوثيق ببساطة هو عملية تدوين بيانات المصادر التي رجع إليها الباحث أو الكاتب عند إعداد تقريره، مستشهدا بعبارات منها أو مفندا لأراء وأفكار تضمنتها، وذلك بصورة منهجية منظمة تساعد القارئ على أن يرجع إليها بغير مشقة ليتأكد من صحة ودقة العبارات والأفكار التي ادعى الباحث أو الكاتب أنه قد نقلها من هذه المصادر، أي أن القارئ له حق في أن يتحقق من صحة ما أورده الباحث أو الكاتب نقلا عن غيره.

وبصورة أكثر تحديدا، فإن تدوين بيانات المصادر التي رجع إليها الباحث يساعد القارئ على العودة إليها للتحقق من عدة أمور، منها.

1. أن الباحث قد نقل العبارة المقتبسة بدقة ولم يحرف فيها .
2. أنه في حالة وجود أخطاء مطبعية يتم التأكد من أنها موجودة في النص الأصلي المأخوذ منها الاقتباس، مع افتراض أن يكون الباحث قد نوه أيضا إليها.
3. أنه في حالة ما إذا اضطر الباحث لأن يعيد صياغة عبارات معينة لم يتمكن من كتابتها حرفيا لطولها، أو أن يلخص أفكارا معينة لكاتب ما... في مثل هذه الحالة نريد أن نتأكد من أن عملية إعادة الصياغة أو التلخيص هذه لم تؤد إلى تحريف الكاتب الأصلي.
4. أن الباحث عندما اقتبس من مصدر ما لم يقم بعزل العبارة أو العبارات المقتبسة عن سياقها، ذلك أن مثل هذا العزل قد يشوه المعنى الذي قصده الكاتب الأصلي. بمعنى آخر، فإن على الباحث أن يشير بوضوح إلى السياق الذي كتبت فيه تلك العبارات في إطارها.
5. أن الباحث لم يخدع القارئ بإيهامه أنه قد اقتبس عبارة أو عبارات معينة من مصدر معين، بينما هو في الحقيقة قد نقل ما هو أكثر بكثير من تلك العبارات التي أشار إليها، ومع ذلك لم يشير إلا إلى عدد محدود فقط من العبارات التي أشار إليها، ومع ذلك لم يشير إلا لعدد محدود فقط من العبارات ونسب الباقي إليه وهو ما يطلق عليه الانتحال.

6. أنه في حالة اعتماد الباحث على مصادر ثانوية، لم تحدث عملية تحريف لما قصده الكاتب الأصلي، ذلك أن عملية نقل عبارات من مرجع إلى آخر تؤدي بشكل أو بآخر إلى تشويه ما قصده الكاتب الأصلي.

على الكاتب أو الباحث أن يقوم بتوثيق كل إسهام قام به باحث آخر أو كاتب آخر، طالما أن هذا الإسهام قد أتيح للباحث أن يطلع عليه، وطالما أن له علاقة بالقضية موضوع البحث أو الدراسة. وتتضمن هذه الإسهامات ما يلي.

1. اقتباس أو استشهاد من مصدر ما (له موثوقيته)، أصليا كان أم ثانويا.
 2. تلخيص أو إعادة صياغة لأفكار وآراء متضمنة في مصدر ما، بما لا يؤدي إلى خلل في معناها الأصلي الذي قصده المصدر.
 3. معلومات وبيانات يتم الاستشهاد بها من مصدر ما، مثل الوقائع والبيانات الإحصائية والرسومات التخطيطية والرسومات البيانية والجداول.
- مثل هذه الإسهامات ينبغي أن تخضع للتوثيق بمعنى أنه من الضروري تدوين بيانات المصادر التي أخذت منها هذه الإسهامات، وذلك بشكل ييسر على القارئ إمكانية العودة إليها لو رغب في ذلك.
- أما بالنسبة لما لا يحتاج الباحث أو الكاتب إلى توثيقه، فضلا عن عدم منطقية التوثيق أصلا، فيتمثل فيتمثل فيما يلي.

1. الأفكار والآراء الخاصة للباحث أو الكاتب، ويستثنى من ذلك أنه لو كان للباحث أو الكاتب إسهام ما مدون في مرجع معين، فمن حقه، عندئذ، أن يشير إليه طالما كان هذا الإسهام له علاقة بالقضية موضوع البحث أو الاهتمام.
2. المعرفة الشائعة المتداولة بين المشتغلين بالعلم والبحث العلمي في مجال التخصص.
3. المعلومات أو البيانات أو التواريخ المتداولة في مصادر متعددة إلى الحد الذي لا يجعلها في حاجة إلى توثيق.

يبقى لنا هنا أن نوضح الكيفية التي يتم بها تدوين بيانات المصادر التي تم الرجوع إليها للاقتباس منها أو الاستشهاد بها. وعمليات التوثيق هذه تتم مرتين.

1. في المرة الأولى عند موضع أو مواضع الاقتباس داخل المتن. وهذه بدورها تتم بأكثر من طريقة سوف يتم توضيحها.

2. في المرة الثانية عند إعداد قائمة المراجع التي تتضمن كل المصادر التي رجع إليها الباحث أو الكاتب، وذلك في صفحات مخصصة في نهاية متن البحث أو الكتاب أو الرسالة. (محمد عطيفة)